

الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب "

الباحثة : الزهرة اباحني

طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا

ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، انطلاقاً من اعتبار الحزب السياسي مؤسسة لا تقتصر وظائفها على التنافس الانتخابي والتعبئة السياسية، وإنما تضطلع كذلك بوظيفة أساسية تتمثل في استقطاب الفاعلين السياسيين وتكوينهم وتأهيلهم للاضطلاع بمسؤوليات التمثيل وصنع القرار. وتكتسي هذه الوظيفة أهمية خاصة بالنظر إلى أن نوعية النخب السياسية ومؤهلاتها ترتبط بدرجة كبيرة بآليات التجنيد والتكوين والانتقاء التي تعتمدها الأحزاب.

وتسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تساهم بها الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب، مع التركيز على آليات التنشئة السياسية والتكوين الحزبي والتدرج التنظيمي والانتقاء والترشيح الانتخابي. كما تبحث في حدود هذه الوظيفة، خاصة عندما تتحول الأحزاب من مؤسسات لإنتاج الكفاءات وتجديد النخب إلى آليات لإعادة إنتاج النخب القائمة، بفعل هيمنة الاعتبارات التنظيمية والشخصية والزبونية والشبكات الاجتماعية على عمليات الاختيار.

Political Parties, Talent Développement, and the Production of Political Elites: Functions, Mechanisms, and Limits

of Party Action" A Case Study of Morocco"

Zohra bahani

PhD. candidate at Mohammed V Université, Rabat

Faculté de Légal, Economico, and Social Sciences, Salé

Abstract

Political parties do more than compete in elections and mobilize voters. At their core, they are training grounds where future politicians are recruited and prepared to take on roles in representation and policymaking.

The quality of a country's political elites depends largely on how parties operate: how they recruit members, how they train them, and what criteria they use to select them.

This happens through political socialization within the party, internal training programs, climbing the organizational ladder, and finally the process of candidate selection.

Yet this function often falls short. Instead of renewing elites and producing new talent, many parties end up recycling the same figures. Organizational calculations, personal interests, patronage, and social networks tend to override merit in the selection process.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن قدرة الحزب على إنتاج نخب سياسية ذات كفاءة لا تتحدد فقط بوجود برامج للتكوين، وإنما ترتبط بطبيعة بنيته التنظيمية، ودرجة ديمقراطية آليات اتخاذ القرار، ومعايير الانتقاء الداخلي، ومدى انفتاحه على الفاعلين الجدد. وتولي الدراسة أهمية خاصة للحالة المغربية، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به الأحزاب في عملية التمثيل السياسي والانتخابي، وما تثيره عملية تجديد النخب من أسئلة مرتبطة بالكفاءة والتمثيلية والاستمرارية.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية؛ الكفاءات السياسية؛ النخب السياسية؛ التجديد السياسي؛ التكوين الحزبي؛ التنشئة السياسية؛

التصميم

المطلب الأول: وظائف وآليات الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية

- الفقرة الأولى: الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية
- الفقرة الثانية: آليات إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب
- المطلب الثاني: حدود الفعل الحزبي في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب
- الفقرة الأولى: الإكراهات التنظيمية والسياسية المؤثرة في التكوين وإنتاج النخب
- الفقرة الثانية: إشكالية التوفيق بين الكفاءة السياسية ومنطق الولاء الحزبي

مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى أهم المؤسسات المركزية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة. بالنظر إلى أدوارها المتعددة المتمثلة في، تنظيم المشاركة السياسية، وتأطير المواطنين، وتجميع المصالح الاجتماعية، والتعبئة الانتخابية، والوساطة بين المجتمع والدولة. غير أن اختزال وظيفة الأحزاب في التنافس الانتخابي والوصول إلى السلطة يؤدي إلى إغفال وظيفة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في تكوين الكفاءات السياسية وإنتاج النخب القادرة على تولي مسؤوليات التمثيل والتدبير وصنع القرار.

فالحزب السياسي لا يستقبل فقط أفراداً يمتلكون استعداداً للمشاركة السياسية، وإنما يعمل، بدرجات متفاوتة، على تحويل هؤلاء الأفراد إلى فاعلين قادرين على ممارسة العمل السياسي من خلال اكتساب المعارف والخبرات والمهارات التنظيمية والانتخابية والتواصلية. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى الحزب باعتباره فضاءاً للتنشئة السياسية ومدرسة لإعداد النخب.

وقد حظيت وظيفة التجديد السياسي باهتمام كبير داخل الأدبيات المتعلقة بالأحزاب والنخب. فقد اعتبر Maurice Duverger أن الأحزاب تشكل أدوات لتنظيم المشاركة السياسية، بينما ركز Robert Michels 4309 على العلاقة بين التنظيم الحزبي وصعود القيادات والأوليغارشيات. أما Angelo Panebianco فقد جعل من التنظيم الداخلي للحزب والقيادة والموارد التنظيمية عناصر أساسية لفهم تطور الأحزاب ومسارات الفاعلين داخلها.

ولا يتعلق الأمر بمجرد تكوين تقني أو معرفي للمناضلين، وإنما بعملية أوسع تتضمن الاستقطاب، والتنشئة، والتكوين، والتدرج التنظيمي، والانتقاء، والترشيح، والوصول إلى المؤسسات المنتخبة. ومن ثم، فإن دراسة تكوين الكفاءات السياسية تقود بالضرورة إلى دراسة الكيفية التي تنتج بها الأحزاب النخب السياسية، والمعايير التي تتحكم في انتقال بعض الفاعلين من مواقع التنظيم الحزبي إلى مواقع القرار السياسي.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في الحالة المغربية، حيث تقوم الأحزاب السياسية بأدوار مختلفة في الحياة السياسية، سواء من خلال المشاركة في الانتخابات أو المؤسسات المنتخبة أو الحكومة أو المعارضة أو الجماعات الترابية. كما أن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة أفرزت مطالب متزايدة بتجديد النخب السياسية ورفع مستوى الكفاءة والفعالية والتمثيلية.

4309 Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Press

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج نخب سياسية جديدة اليوم، وما حدود هذه الوظيفة في ظل آليات التجديد والانتقاء وإعادة إنتاج النخب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بوظيفة الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات والنخب؟
- ما الآليات التي تعتمد عليها الأحزاب في استقطاب وتكوين الفاعلين السياسيين؟
- كيف يتحول التكوين الحزبي إلى مسار للتدرج والارتقاء السياسي؟
- ما العلاقة بين التنظيم الحزبي وإنتاج النخب؟
- هل تؤدي الأحزاب إلى تجديد النخب السياسية أم إلى إعادة إنتاجها؟
- كيف يمكن تفسير هذه العلاقة في الحالة المغربية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الأحزاب السياسية تساهم في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب من خلال آليات التنشئة والتكوين والتدرج التنظيمي والانتقاء الانتخابي، غير أن فعالية هذه الوظيفة تتوقف على طبيعة التنظيم الحزبي ومعايير الانتقاء الداخلي ومدى ديمقراطية عمليات الترقى والاختيار.

وتعتمد الدراسة على مقارنة تجمع بين تحليل الأدبيات النظرية المتعلقة بالأحزاب والنخب، والمقاربة المؤسساتية والتنظيمية، مع الاستفادة من الأدبيات المرتبطة بالتجديد السياسي والتنشئة السياسية، وذلك بهدف بناء إطار تحليلي يسمح بفهم العلاقة بين الحزب والكفاءة وتجديد النخب.

المطلب الأول: وظائف وآليات الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تضطلع بوظيفة تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، باعتبارها فضاءً لتأطير المواطنين واستقطاب الطاقات وتطوير المهارات السياسية والتنظيمية. فإلى جانب وظيفتها في التمثيل والتعبئة والمشاركة الانتخابية، تساهم الأحزاب في إعداد الأفراد لتحمل المسؤوليات السياسية والحزبية والمؤسساتية من خلال آليات متعددة تشمل التنشئة السياسية، والتكوين، والتدرج التنظيمي، والانتقاء والترشيح، وصولاً إلى تولي مواقع المسؤولية وصنع القرار. غير أن هذه الوظيفة تظل مرتبطة بمدى قدرة الأحزاب على توفير بيئة تنظيمية تسمح بتجديد النخب وإتاحة فرص الصعود أمام الكفاءات الجديدة. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب وظائف الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب (الفقرة الأولى)، ثم الآليات التنظيمية والسياسية المعتمدة لتحقيق هذه الوظيفة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية

تعد الوظيفة التكوينية من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية داخل الأنظمة السياسية الحديثة، بالنظر إلى دورها في إعداد الأفراد للانخراط في الحياة العامة، وتنمية وعيهم السياسي، وتأهيلهم لممارسة الأدوار المرتبطة بالمشاركة واتخاذ القرار.

فالحزب السياسي لا يقتصر دوره في الوصول إلى السلطة، عبر خوض غمار لانتخابات، وإنما يشكل كذلك فضاءً للتنشئة السياسية والتكوين والتدريب، يتم من خلاله نقل المعارف والقيم السياسية إلى أعضائه، وتعريفهم بالمؤسسات والقواعد المنظمة للعمل السياسي، علاوة على إعداد عدد منهم لتحمل المسؤوليات الحزبية والانتخابية والمؤسساتية ومن هذا المنظور، تمثل الوظيفة التكوينية⁴³¹⁰ إحدى الآليات التي تسمح للحزب بالانتقال من مجرد تنظيم انتخابي إلى مؤسسة لإنتاج الفاعلين السياسيين أي المناضلين و الأطر الحزبية وإعادة إنتاج النخب السياسية.

⁴³¹⁰ أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، منشورات عالم المعرفة عدد 117، 1987، ص 161.

وقد ارتبطت الوظيفة التكوينية بتطورات الأحزاب السياسية الجماهيرية. التي سعت إلى بناء قاعدة تنظيمية واسعة ومؤطر سياسياً وفكرياً. وفي هذا السياق، ينظر موريس دوفيرجيه⁴³¹¹ إلى الحزب باعتباره مؤسسة تقوم، إلى جانب وظيفتها التنظيمية والانتخابية بوظيفة تربوية وتكوينية تهدف إلى تنشئة أعضائها وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لفهم الحياة السياسية. وتفيد هذه الوظيفة في تكوين المواطن سياسياً، ليس فقط من خلال تقديم المعرفة السياسية، وإنما أيضاً من خلال تعويده على الممارسة الجماعية. والنقاش، والانضباط التنظيمي، والمشاركة في اتخاذ القرار، وقد أشارت عدد من الدراسات التي تناولت وظائف الأحزاب إلى الوظيفة التكوينية والتربوية باعتبارها وظيفة تتعلق بتنشئة أفراد الحزب وتقديم المعلومات لهم حول الوضع السياسي والمؤسسات وطبيعة السلطة.

وتتخذ الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية عدة مستويات مترابطة. يتمثل المستوى الأول في التنشئة السياسية، حيث يعمل الحزب على تكوين أعضائه وفق مجموعة من القيم والمبادئ والتصورات السياسية التي تشكل هويته الفكرية والتنظيمية. فعملية الانتماء إلى الحزب لا تعني مجرد اكتساب صفة العضوية، وإنما تتيح للفرد التعرف على المبادئ التي يقوم عليها التنظيم، وفهم مواقفه من القضايا العامة، واكتساب القدرة على المشاركة في النقاشات السياسية. ومن خلال الاجتماعات الحزبية، والندوات والدورات التكوينية، والأنشطة الميدانية، يتعلم العضو تدريجياً كيفية التعبير عن مواقفه والدفاع عن البرامج والسياسات التي يتبناها الحزب⁴³¹².

ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة إلى الفاعل الحزبي، باعتباره أحد أهم مخرجات العملية التكوينية داخل الحزب. فالفاعل الحزبي لا يولد بالضرورة مزوداً بالمعارف والمهارات السياسية اللازمة لممارسة العمل العام. وإنما يكتسب جزءاً مهماً منها من خلال مساره داخل التنظيم. ومن ثم، يمكن النظر إلى الحزب باعتباره مدرسة سياسية تساهم في تحويل العضو من مجرد منخرط إلى فاعل قادر على المشاركة في الحياة الحزبية والانتخابية والمؤسساتية. ويشمل ذلك تعلم قواعد العمل التنظيمي، وآليات التواصل السياسي، وأساليب تدبير الحملات الانتخابية، وفهم المؤسسات الدستورية. فضلاً عن اكتساب القدرة على التفاوض وبناء التحالفات والتعامل مع مختلف الفاعلين

أما المستوى الثاني فيتعلق بتكوين الكفاءات السياسية، فالأحزاب تحتاج حتى تتمكن من أداء وظائفها داخل المؤسسات المنتخبة⁴³¹³، إلى أعضاء يمتلكون مجموعة من المعارف والمهارات المتخصصة. ولذلك فإن الوظيفة التكوينية لا ينبغي أن تقتصر على الجانب الإيديولوجي أو التعبوي، بل ينبغي أن تشمل التكوين في مجالات القانون والسياسات العمومية والاقتصاد والتدبير التربوي والتواصل السياسي والعمل البرلماني والجماعي، والقدرة على التفاوض، وإدارة الحملات الانتخابية، والتعامل مع وسائل الإعلام، واستخدام وسائل الاتصال الرقمي.

وتزداد أهمية هذه الكفاءات في ظل التحول الذي عرفته وظيفة الأحزاب السياسية، إذ لم يعد الفاعل الحزبي يشتغل فقط داخل التنظيم، وإنما أصبح مطالباً بالتفاعل مع المجتمع المدني والإعلام والفضاء الرقمي والمؤسسات المنتخبة. ومن هنا فإن الحزب الذي يمتلك آليات فعالة للتكوين يمكن أن يتحول إلى مؤسسة لإنتاج رأس مال سياسي لدى أعضائه. ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة أنواع من الكفاءات:

- ✓ أولاً: الكفاءة المعرفية، وتشمل المعرفة بالقوانين والمؤسسات والسياسات العمومية.
- ✓ ثانياً: الكفاءة التنظيمية، وتشمل القدرة على إدارة التنظيم وتعبئة الأعضاء وتنظيم الحملات.

⁴³¹¹ موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة 2011.

⁴³¹² بموجب الدستور 2011، وكذا قانون الأحزاب المغربي رقم 29.11

⁴³¹³ العسري بدر الدين، " الأحزاب السياسية وسباق الانتقال الديمقراطي بالمغرب "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022:2023، ص 247.

✓ ثالثاً: الكفاءة التمثيلية والتواصلية، وتشمل القدرة على التواصل مع المواطنين والتعبير عن مطالبهم وتمثيلهم داخل المؤسسات..

وتزداد أهمية هذا الجانب عندما ينتقل الفاعل الحزبي من المجال التنظيمي إلى المجال المؤسساتي، حيث تصبح ممارسة المسؤولية السياسية مرتبطة بالقدرة على تحليل القضايا العامة، وصياغة المقترحات، ومناقشة السياسات العمومية. ومراقبة العمل الحكومي أو تدبير الشأن المحلي

من هنا نستنتج ان الحزب يمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها اختيار وتأهيل عدد من الأشخاص لتولي مواقع قيادية داخل المؤسسات السياسية. ويبدأ هذا المسار غالباً من القاعدة الحزبية، حيث يكتسب المناضل خبرة تنظيمية وميدانية، ثم ينتقل تدريجياً إلى مستويات أعلى من المسؤولية، سواء داخل أجهزة الحزب أو في المجالس المنتخبة أو البرلمان أو الحكومة. غير أن هذا المسار لا يكون بالضرورة الياً أو متاحاً للجميع.

الفقرة الثانية : اليات انتاج النخب السياسية داخل الأحزاب السياسية

بمجرد الحديث عن إنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية، تأتي الأحزاب في الدهن باعتبارها فضاءً تنظيمياً يتم داخله اكتشاف الأفراد ذوي الاستعداد للعمل السياسي، و تعمل على تكوينهم وتأهيلهم، ثم الدفع بهم نحو مواقع المسؤولية والتمثيل السياسي. فالحزب لا يقتصر دوره على المنافسة الانتخابية أو تجميع المصالح الاجتماعية، وإنما يشكل أيضاً قناة أساسية للانتقال من العضوية السياسية العادية إلى مواقع القيادة وصنع القرار. ومن هذا المنظور، فإن دراسة آليات إنتاج النخب داخل الأحزاب تسمح بفهم كيفية تشكل القيادات السياسية، ومعايير اختيارها، ومدى قدرة التنظيمات الحزبية على تجديد نخبتها والاستجابة للتحويلات الاجتماعية⁴³¹⁴.

وتبدأ عملية إنتاج النخب السياسية بألية الاستقطاب والتجنيد الحزبي، حيث تسعى الأحزاب إلى جذب أفراد جدد يمتلكون مؤهلات أو موارد يمكن توظيفها في العمل السياسي. ويشمل ذلك استقطاب الشباب، والنساء، والطلبة، والنقابيين، والفاعلين الجمعويين، والأطر المهنية، فضلاً عن الأشخاص الذين يمتلكون حضوراً اجتماعياً أو قدرة على التواصل والتعبئة. وهنا نفتح القوس على الساحة السياسية المغربية ونضع مثل السيد (فوزي القجع) و التحاقه بحزب الاصل المعاصرة و النقاش الذي رفق الموضوع⁴³¹⁵، ولا تتم عملية التجنيد دائماً وفق معيار سياسي أو إيديولوجي واحد، بل تتداخل فيها اعتبارات متعددة، من بينها الكفاءة، والقدرة على التنظيم، والامتداد الاجتماعي، والموارد الانتخابية، والولاء للحزب. وتكتسب هذه الآلية أهمية خاصة لأنها تحدد طبيعة المادة البشرية التي ستشكل النخب المستقبلية للحزب.

وتبرز أهمية التكوين والتنشئة السياسية باعتبارهما آليتين أساسيتين لتحويل العضو الحزبي من مجرد منخرط إلى فاعل سياسي مؤهل لتحمل المسؤولية. فالأحزاب، خاصة عندما تكون مؤسساتها التنظيمية فعالة، تستطيع أن توفر لأعضائها فرصاً لاكتساب المعارف السياسية والقانونية والتنظيمية، والتدريب على التواصل والخطابة وإدارة الحملات الانتخابية والتفاوض وصناعة القرار. كما تؤدي التنظيمات الشبابية والنسائية والمدارس الحزبية والندوات واللقاءات الداخلية دوراً في إعداد أجيال جديدة من القيادات. ومن ثم، فإن إنتاج النخب لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد اختيار أشخاص للمناصب، بل باعتباره مساراً تراكمياً للتكوين واكتساب الخبرة السياسية والتنظيمية.

⁴³¹⁴ Duverger, Maurice (1951), Les partis politiques, Paris, Armand Colin.

⁴³¹⁵ تداولات وسائل الاعلام خير التحق الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، فوزي لقجع، يوم السبت 25 يوليوز 2026، بمدينة سلا، رسمياً بحزب الأصالة والمعاصرة، وذلك على هامش انعقاد أشغال الدورة 32 للمجلس الوطني للحزب.

ويشكل التحاق لقجع بحزب الأصالة والمعاصرة محطة جديدة في مساره السياسي، بالنظر إلى حضوره في تدبير عدد من الملفات، إذ يشغل منصب الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، إلى جانب رئاسته للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وإشرافه على عدد من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الكبرى.

وتتصل بذلك آلية التدرج التنظيمي داخل الحزب. فالنخبة الحزبية لا تُنتج بالضرورة دفعة واحدة، وإنما يمكن أن تتشكل من خلال المرور عبر مستويات مختلفة من المسؤولية، ابتداءً من التنظيمات المحلية والشبكات والمنظمات الموازية، وصولاً إلى الأجهزة الإقليمية والوطنية. ويسمح هذا التدرج باكتساب الخبرة ومعرفة قواعد العمل الحزبي وبناء شبكات من العلاقات السياسية والتنظيمية. كما يمنح الحزب إمكانية اختبار قدرات أعضائه قبل إسناد مسؤوليات أكبر إليهم. غير أن فعالية هذه الآلية تظل مرتبطة بمدى ديمقراطية التنظيم الداخلي؛ إذ إن التدرج القائم على الاستحقاق والكفاءة يمكن أن يساهم في تجديد النخب، بينما قد يؤدي التدرج القائم على الولاء الشخصي أو العلاقات الداخلية إلى إعادة إنتاج النخب نفسها.

وتشكل الترشيحات والتزكيات الانتخابية آلية مركزية أخرى في إنتاج النخب السياسية. فالحزب هو الذي يفتح أمام أعضائه إمكانية الانتقال من المجال التنظيمي الداخلي إلى المؤسسات المنتخبة، كالبرلمان والمجالس الترابية⁴³¹⁶. وتُعد عملية اختيار المرشحين بمثابة "بوابة" للدخول إلى مواقع السلطة، ولذلك فإن الجهات التي تمتلك صلاحية التزكية والترشيح تملك تأثيراً كبيراً في تشكيل النخب السياسية. وتؤكد الأدبيات المقارنة أن الأحزاب تؤدي دوراً أساسياً في اختيار المرشحين، وبالتالي في تحديد جزء مهم من النخب البرلمانية والحكومية.

وتكشف هذه الآلية عن مفارقة أساسية؛ فمن جهة يمكن للترشيح الحزبي أن يسمح بإبراز كفاءات جديدة ومنحها فرصة الوصول إلى المؤسسات المنتخبة، ومن جهة أخرى قد يتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج القيادات التقليدية إذا احتكرت القيادة الحزبية سلطة التزكية. ولذلك ترتبط جودة إنتاج النخب بدرجة الانفتاح الداخلي للحزب، وبمدى اعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار المرشحين. وفي الحالة المغربية، أثارت الدراسات المتعلقة بالنخب الحزبية مسألة قدرة الأحزاب على إفراز نخب قادرة على مواكبة التحولات المجتمعية والتأثير في العمل البرلماني.

كما تلعب المؤتمرات الحزبية والانتخابات الداخلية دوراً مهماً في إعادة توزيع المواقع القيادية وإنتاج النخب. فمن خلال انتخاب الأجهزة المحلية والإقليمية والوطنية، تتيح الأحزاب لأعضائها إمكانية الصعود إلى مواقع المسؤولية. ويختلف أثر هذه الآلية من حزب إلى آخر بحسب درجة التنافس الداخلي، وطبيعة النظام الأساسي، ومدى مشاركة القواعد الحزبية في صناعة القرار. وكلما اتسعت دائرة المشاركة الداخلية، زادت إمكانية ظهور قيادات جديدة، بينما يؤدي تركيز القرار في يد القيادة إلى تضيق مسارات التجديد.

ومن الآليات المهمة كذلك الخبرة الانتخابية والممارسة المؤسساتية. فالانتخابات تمثل مدرسة عملية لإنتاج القيادات، لأنها تمنح الفاعل الحزبي فرصة للاحتكاك بالمواطنين، وإدارة الحملات، والتفاوض، والتعبئة، والتواصل مع وسائل الإعلام، والتعامل مع المؤسسات. كما أن تولي المسؤوليات البرلمانية أو الترابية يوفر للفاعل الحزبي خبرة في التشريع والرقابة وتسيير الشأن العام. وبذلك يمكن أن تتحول الخبرة المؤسساتية إلى رأس مال سياسي يرفع من مكانة الفرد داخل الحزب ويؤهله للانتقال إلى مواقع قيادية أعلى. وفي السياق المغربي، تكتسب مسألة تجديد النخب واستقطاب الكفاءات أهمية خاصة، بالنظر إلى الانتقادات الموجهة إلى الأحزاب بشأن محدودية قدرتها على استقطاب الأجيال الجديدة. وقد أثبتت في النقاش السياسي المغربي ضرورة استقطاب نخب جديدة وتعبئة الشباب للانخراط في العمل السياسي⁴³¹⁷. بما يعكس ارتباط تجديد النخب بتجديد وظائف الأحزاب ووساطتها بين المجتمع والدولة. كما أن بعض الدراسات تشير إلى أن الأحزاب المغربية واجهت صعوبات في إفراز نخب جديدة قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعل آليات التجديد والتكوين والترقية الحزبية موضوعاً مركزياً في دراسة الفعل الحزبي المغربي.

4316 وفق القوانين الجاري بها العمل

4317 حي، أميمة، "النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.

ولا يمكن فصل إنتاج النخب عن آلية الشبكات والعلاقات السياسية والاجتماعية. فالفاعل الذي ينجح في بناء شبكة واسعة داخل الحزب وخارجه يستطيع تعزيز موقعه في المنافسة الداخلية. وتشمل هذه الشبكات العلاقات مع القيادات الحزبية، والتنظيمات المحلية، والمنتخبين، والفاعلين الجمعويين والنقابيين وغيرهم. ومن منظور بيير بورديو، يمكن فهم ذلك من خلال مفهوم الرأسمال السياسي⁴³¹⁸ الذي يتراكم عبر الخبرة والعلاقات والاعتراف والقدرة على التأثير. وبالتالي، فإن الوصول إلى النخبة لا يرتبط بالكفاءة الفردية فقط، بل كذلك بامتلاك موارد رمزية وتنظيمية واجتماعية تسمح بتحويل العضوية الحزبية إلى موقع سياسي مؤثر.

غير أن هذه الآليات قد تنتج أيضاً إعادة إنتاج النخب بدل تجديدها. فحين تصبح القيادة الحزبية هي المتحكم الرئيسي في الترشيحات والتعيينات والموارد التنظيمية، قد تتشكل دائرة مغلقة من القيادات التي تعيد إنتاج نفسها عبر منح الأفضلية للموالين أو لأصحاب النفوذ التنظيمي. وهنا تبرز أهمية ما أشار إليه روبرت ميشيلز في "القانون الحديدي للأوليغارشية"⁴³¹⁹، حيث تميل التنظيمات الكبيرة إلى نشوء قيادات مستقرة تمتلك الخبرة التنظيمية والقدرة على التحكم في الموارد والمعلومات. ومن ثم، فإن الحزب قد يكون في الوقت نفسه مدرسة لإنتاج النخب وقناة لإعادة إنتاجها.

وعليه، فإن آليات إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب يمكن اختزالها في سلسلة مترابطة تبدأ بالاستقطاب والتجنيد، ثم التكوين والتنشئة، فالترشح التنظيمي، ثم الترشيح والانتخاب، وصولاً إلى تولي المسؤوليات الحزبية والمؤسساتية. وتختلف نتائج هذه الآليات حسب طبيعة الحزب ومدى ديمقراطية مؤسساته الداخلية⁴³²⁰، ومستوى مشاركة القواعد، وشفافية معايير الترشيح، وقدرة التنظيم على استيعاب الشباب والنساء والكفاءات الجديدة. لذلك فإن قوة الحزب لا تقاس فقط بعدد أعضائه أو بمقاعد الانتخابية، وإنما أيضاً بقدرته على إنتاج نخب سياسية متعددة تمتلك الكفاءة والشرعية الاجتماعية والقدرة على تمثيل المصالح العامة.

وفي الحالة المغربية، تظل هذه المسألة ذات أهمية خاصة، لأن النقاش حول مستقبل الأحزاب يرتبط بصورة مباشرة بقدرتها على تجديد النخب، واستقطاب الكفاءات، وتكوين القيادات، والانتقال من منطق الاستقطاب الانتخابي الطرقي إلى بناء مسارات مستدامة لإنتاج القيادات السياسية. وتظهر بعض الكتابات الحديثة أن لجوء أحزاب إلى استقطاب شخصيات ووجوه من تنظيمات أخرى يثير سؤالاً أعمق حول قدرة الحزب على صناعة نخبه من داخله، بدل الاعتماد المفرط على استيراد النخب الجاهزة. كما أن بعض الأدبيات المغربية تربط أزمة النخب الحزبية بضعف التجديد، والصراعات حول الزعامة، والتحول التي عرفتها البنية التنظيمية للأحزاب

المطلب الثاني : حدود الفعل الحزبي في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب

على الرغم من الأدوار التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، فإن قدرتها على أداء هذه الوظيفة تظل محكومة بمجموعة من الحدود والإكراهات التنظيمية والسياسية والمجتمعية. لعل أهمها ضعف آليات التكوين والتنشئة السياسية، ومحدودية التجديد الداخلي، وهيمنة بعض الاعتبارات المرتبطة بالولاء والتنظيم والمنافسة الانتخابية، فقد تؤثر في قدرة الأحزاب على إفراز نخب سياسية مؤهلة وقادرة على تحمل مسؤوليات تدبير الشأن العام. كما أن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وتراجع جاذبية العمل الحزبي، إلى جانب ضعف الثقة في المؤسسات السياسية، تفرض على الأحزاب تحديات جديدة في مجال استقطاب الكفاءات وتجديد النخب. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على أهم

4318 Bourdieu, Pierre (1981), "La représentation politique: éléments pour une théorie du champ politique", Actes de la recherche en sciences sociales, n°36-37.

4319 Michels, R. (1962). *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. New York: Free Press.

ويقصد ميشيلز، "ب الزعة الأوليغارشية ميل التنظيمات السياسية، وخاصة الأحزاب الكبيرة، إلى تركّز السلطة تدريجياً في أيدي أقلية من القيادات، وهو ما يرتبط بمقولته الشهيرة حول «القانون الحديدي للأوليغارشية»

4320 لكربني، إدريس، "النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد المزدوج 21-22، ص. 97-106، 2012.

الأكراهات التي تعترض الفعل الحزبي في مجال تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب، (الفقرة الأولى)، ومدى انعكاسها على فعالية الأحزاب وقدرتها على التجدد والاستجابة لمتطلبات الممارسة الديمقراطية خاصة إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية و منطق الولاء الحزبي. (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: الأكراهات التنظيمية والسياسية المؤثرة في تكوين النخب السياسية

سبق لنا القول ان وظيفة تكوين وإنتاج النخب السياسية من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ لا يقتصر دور الحزب على التنافس الانتخابي أو التعبئة السياسية، وإنما يمتد إلى استقطاب الأفراد وتأهيلهم وإعدادهم لتحمل المسؤوليات الحزبية والمؤسسية. غير أن قيام الأحزاب بهذه الوظيفة لا يتم في ظروف تنظيمية وسياسية محايدة، بل تحكمه مجموعة من الإكراهات التي قد تحد من قدرة الحزب على تجديد نخبته وإفراز قيادات سياسية جديدة. ويمكن التمييز في هذا الإطار بين إكراهات تنظيمية ترتبط بالبنية الداخلية للحزب وآليات اشتغاله، وإكراهات سياسية ترتبط بطبيعة المنافسة السياسية والمؤسسية والبيئة العامة التي يعمل فيها الحزب.

تتلخص ادن الإكراهات التنظيمية في مركزية القرار الحزبي وتركيز السلطة داخل القيادة. فكلما تركزت سلطة اتخاذ القرار في أيدي مجموعة محدودة من القيادات، وتضاءلت فرص القواعد والأجيال الجديدة في المشاركة في صناعة القرار والوصول إلى مواقع المسؤولية. وقد لاحظ روبرت ميشيلز أن التنظيمات السياسية الكبيرة تميل إلى تكوين قيادة متخصصة تمتلك الخبرة التنظيمية والمعلومات والموارد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور نزعة أوليغارشية وإلى إعادة إنتاج القيادة ذاتها وبذلك يمكن أن يتحول الحزب من فضاء لإنتاج النخب الجديدة إلى آلية لإعادة إنتاج النخب القائمة 4321

وترتبط بذلك إشكالية ضعف الديمقراطية الداخلية، خاصة عندما لا تكون عمليات انتخاب الأجهزة القيادية أو اختيار المرشحين قائمة على قواعد واضحة وتنافسية. فآليات الانتقال الداخلي تمثل إحدى أهم المراحل التي يتم من خلالها تحديد من يمتلك فرصة الوصول إلى المواقع السياسية، ولذلك فإن طبيعة هذه الآليات تؤثر بصورة مباشرة في تركيب النخبة الحزبية. ويشير بانبيانكو إلى أن توزيع الموارد التنظيمية والقدرة على التحكم في قواعد التنظيم يمثلان عنصراً أساسياً في تحديد مواقع القوة داخل الحزب كما يمثل ضعف التكوين السياسي والمؤسسي إكراهاً آخر يحد من قدرة الأحزاب على إنتاج نخب مؤهلة. فإنتاج النخب لا يتحقق بمجرد الانخراط في الحزب، وإنما يحتاج إلى مسارات منظمة للتنشئة والتكوين، تشمل المعرفة السياسية والقانونية والدستورية، ومهارات التواصل والتفاوض، وفهم المؤسسات وآليات صناعة القرار. وعندما تضعف المدارس الحزبية أو برامج التكوين المستمر، يصبح الانتقال من العضوية إلى القيادة مرتبطاً أكثر بالعلاقات الشخصية والخبرة الانتخابية الظرفية من الكفاءة والتأهيل السياسي.

ويضاف إلى ذلك ضعف تجديد النخب وارتفاع كلفة التداول الداخلي على القيادة. فالنخب التي تراكمت لديها الخبرة التنظيمية والشبكات السياسية قد تمتلك قدرة أكبر على التحكم في الموارد الحزبية، مما يمنحها أفضلية في مواجهة الأعضاء الجدد. وهذا ما يجعل التجديد عملية صعبة، خصوصاً عندما لا تتوفر قواعد مؤسسية واضحة تضمن التداول على المسؤوليات. ويذهب دوفرجيه 4322 إلى أن التنظيم الحزبي لا يمكن فهمه بعيداً عن طبيعة توزيع السلطة داخله، وأن العلاقة بين القيادة والقواعد تشكل عنصراً أساسياً في تحديد دينامية الحزب

ومن الإكراهات التنظيمية أيضاً ضعف مشاركة الشباب والنساء والكفاءات المهنية في مواقع القرار. فوجود هذه الفئات داخل الحزب لا يعني بالضرورة وصولها إلى مراكز التأثير. وقد يؤدي ضعف قنوات الصعود التنظيمي إلى بقاء الشباب والنساء في مواقع

Michels, 1962, pp. 365-381. 4321

4322 مويريس دفرجي ، مرجع سابق.

التعبئة والتنشيط الانتخابي، دون انتقاليهم بصورة متناسبة إلى مواقع القيادة وصناعة القرار. ومن ثم، فإن تجديد النخب يتطلب ليس فقط استقطاب فئات جديدة، وإنما توفير مسارات فعلية لترقيتها داخل التنظيم.

إلى جانب العوامل التنظيمية، تتأثر عملية إنتاج النخب بالبيئة السياسية التي تعمل داخلها الأحزاب. ويبرز هنا الضغط الانتخابي باعتباره أحد أهم هذه الإكراهات. فالحزب، في ظل المنافسة الانتخابية، قد يميل إلى اختيار الأشخاص الذين يمتلكون قدرة انتخابية وشبكات اجتماعية واسعة، حتى وإن لم يكونوا بالضرورة الأكثر تكويناً أو تأهيلاً للعمل السياسي. وبذلك قد تتقدم اعتبارات الفوز الانتخابي على اعتبارات التكوين والكفاءة، خصوصاً في سياقات يكون فيها الحزب مطالباً بتحقيق نتائج انتخابية سريعة.

وترتبط بذلك مسألة اختيار المرشحين والتزكية الانتخابية. فاختيار المرشح يمثل مرحلة حاسمة في إنتاج النخبة السياسية، لأنه يحدد الأشخاص الذين ستتاح لهم فرصة الوصول إلى المؤسسات المنتخبة. وقد أظهرت أدبيات الانتقاء السياسي أن عملية اختيار المرشحين تتأثر بعوامل تتعلق بالحزب والناخبين وبالموارد التي يمتلكها المرشح، وليس فقط بمدى كفاءته السياسية وبالتالي، فإن تغليب الاعتبارات الانتخابية أو الولاءات التنظيمية الضيقة قد يؤدي إلى إنتاج نخبة تملك القدرة على المنافسة الانتخابية أكثر مما تملك القدرة على ممارسة وظائف التشريع والرقابة وصناعة السياسات العامة.

وفي الحالة المغربية، تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ضوء النقاش حول تجديد النخب الحزبية وقدرتها على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية. فقد أبرز إدريس لكريني أن النخب الحزبية ترتبط بصورة مباشرة بمستوى أداء المؤسسة البرلمانية، وأن قدرة الأحزاب على إفراز نخب مؤهلة تشكل عاملاً مهماً في تحسين الممارسة البرلمانية ومن ثم، فإن ضعف التكوين أو قصور آليات الانتقاء الحزبي لا ينعكس فقط على التنظيم الداخلي للحزب، وإنما يمتد أثره إلى المؤسسات المنتخبة وأداء النخبة السياسية⁴³²³.

كما تواجه الأحزاب إكراهاً سياسياً يتمثل في ضعف الثقة المجتمعية في المؤسسات والأحزاب السياسية، وهو ما يمكن أن يؤثر في قدرتها على استقطاب كفاءات جديدة. فكلما تراجعت جاذبية العمل الحزبي، أصبح من الصعب على الأحزاب استقطاب فئات شابة وذات كفاءة ترى في السياسة مجالاً فعلياً للتأثير وتحقيق الطموحات العامة. وبالتالي، فإن أزمة الثقة لا تمثل مشكلة انتخابية فقط، بل تؤثر كذلك في وظيفة الحزب المتعلقة بإنتاج النخب.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي التنافس الداخلي على الزعامة والمواقع السياسية إلى إضعاف مسارات التكوين والتجديد. فعندما تتحول المنافسة داخل الحزب من تنافس حول البرامج والأفكار إلى صراع حول المواقع والموارد، تصبح عملية إنتاج النخب محكومة بمنطق الولاء والتحالفات أكثر من الكفاءة والاستحقاق. وهنا يصبح الرأسمال السياسي والاجتماعي للفرد عاملاً مؤثراً في صعوده، وهو ما يمكن تفسيره من خلال تصور بورديو للمجال السياسي باعتباره مجالاً للمنافسة على الموارد والاعتراف والتمثيل السياسي وتشير الدراسات المتعلقة بالنخب الحزبية في المغرب إلى أن تحدي التجديد لا يرتبط فقط بوجود قيادات جديدة، وإنما بقدرة الأحزاب على بناء نخب مؤهلة وقادرة على الإسهام في ترسيخ الممارسة الديمقراطية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة النخب السياسية الحزبية باعتبارها عنصراً أساسياً في فهم تحديات بناء الدولة الديمقراطية، خصوصاً أن جودة النخبة السياسية ترتبط بمدى قدرتها على ممارسة وظائف التمثيل والتأطير والمشاركة في صناعة القرار⁴³²⁴.

وبناءً على ذلك، فإن الإكراهات التنظيمية والسياسية التي تؤثر في تكوين وإنتاج النخب تكشف عن وجود علاقة وثيقة بين بنية الحزب الداخلية والبيئة السياسية الخارجية. فمركزية القرار وضعف الديمقراطية الداخلية وقصور التكوين قد تعيق التجديد

⁴³²³ إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 97-106.

⁴³²⁴ حي اميمة، مرجع سابق، ص 5 و6 و7.

من الداخل، في حين قد تدفع المنافسة الانتخابية وضغوط الفوز وتراجع الثقة في الأحزاب إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الانتخابية على حساب الكفاءة والتأهيل. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الإكراهات يقتضي الانتقال من منطق إنتاج النخب بصورة ظرفية إلى بناء مسارات مؤسسية مستدامة لتكوين القيادات وتجديدها، تقوم على التكوين المستمر، والانتقاء الشفاف، والديمقراطية الداخلية، وتكافؤ فرص الصعود التنظيمي أمام الشباب والنساء والكفاءات الجديدة.

الفقرة الثانية: إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية ومنطق الولاء الحزبي

من المعلوم أن الحزب يحتاج، من جهة، إلى نخب تمتلك المعرفة والخبرة والقدرة على ممارسة المسؤوليات السياسية والمؤسسية⁴³²⁵، لكنه يحتاج، من جهة أخرى، إلى أعضاء يتمتعون بالالتزام بمبادئ الحزب وبرنامجه وقراراته التنظيمية. ومن ثم، تطرح عملية إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب إشكالية أساسية تتمثل في كيفية التوفيق بين معيار الكفاءة السياسية ومعيار الولاء الحزبي، ومنه فإن عملية اختيار القيادات والمرشحين لا تقوم دائماً على معيار واحد، بل تتأثر بتوازن معقد بين الكفاءة، والالتزام التنظيمي، والقدرة على التعبئة، والقبول الانتخابي، والعلاقات داخل الحزب. وقد بينت الأدبيات الخاصة بالاستقطاب السياسي أن الولاء للحزب وطول مدة الانخراط والعمل التنظيمي يمكن أن يشكلوا من المعايير التي تؤثر في اختيار المرشحين إلى جانب الخبرة والكفاءة⁴³²⁶.

ويقصد بالكفاءة السياسية مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي تمكن الفاعل الحزبي من ممارسة العمل السياسي بكفاءة، مثل فهم المؤسسات والقواعد الدستورية والقانونية، والقدرة على تحليل السياسات العمومية، والتفاوض والتواصل، وإدارة الأزمات، والقيام بمهام التشريع والرقابة والتمثيل. وتزداد أهمية هذا المعيار عندما ينتقل الفاعل من المجال التنظيمي للحزب إلى المؤسسات المنتخبة، حيث تصبح المسؤولية السياسية مرتبطة بالقدرة على اتخاذ القرار والمساهمة في صناعة السياسات العامة. ولذلك فإن تكوين النخب لا ينبغي أن يقتصر على إعداد أشخاص قادرين على الفوز في الانتخابات، وإنما يجب أن يستهدف إعداد نخب قادرة على ممارسة السلطة والمسؤولية بكفاءة⁴³²⁷.

في المقابل، يشير الولاء الحزبي إلى درجة التزام العضو بالحزب، وبخطه السياسي والتنظيمي، واستعداده للدفاع عن توجهاته واحترام قراراته. ولا ينبغي النظر إلى الولاء في حد ذاته باعتباره عاملاً سلبياً؛ إذ تحتاج الأحزاب إلى درجة من الانضباط والتماصك حتى تتمكن من العمل بصورة جماعية. وتؤكد بعض الدراسات أن قادة الأحزاب قد يفضلون المرشحين الذين يظهرون التزاماً واضحاً بالحزب، لأن المرشح الذي لا يلتزم بمواقف الحزب قد يشكل خطراً على وحدته وصورته الانتخابية. كما أن المرشحين أنفسهم قد يسعون إلى إظهار الطاعة والالتزام للحصول على الترقية الحزبية غير أن الإشكال يظهر عندما يتحول الولاء من شرط للانتماء والانضباط التنظيمي إلى معيار يتقدم على الكفاءة. ففي هذه الحالة قد تصبح فرص الصعود السياسي مرتبطة بمدى قرب الفرد من القيادة أو انتمائه إلى شبكة تنظيمية معينة، بدلاً من ارتباطها بقدرته على أداء الوظيفة السياسية. وهنا يمكن أن يؤدي منطق الولاء إلى إقصاء بعض الكفاءات التي تمتلك استقلالية في التفكير أو مواقف نقدية داخل الحزب، حتى وإن كانت قادرة على تقديم مساهمة مهمة في تطوير العمل السياسي.

وتتضح هذه الإشكالية بصورة أكبر في عملية اختيار المرشحين. فالحزب عندما يختار مرشحيه لا يبحث فقط عن الشخص الأكثر كفاءة، بل قد يبحث أيضاً عن الشخص الأكثر قدرة على تمثيل الحزب والحفاظ على تماسكه واستقطاب الناخبين. وقد أظهرت الدراسات أن بعض أنماط اختيار المرشحين تعتمد على مجموعة من المعايير، من بينها الخبرة والتدرج في المواقع التنظيمية، والقدرة

4325 عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية و الانتخابات التشريعية بحث حول خصائص ومحددات صناعة النخب النيابية بالمغرب"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، ص 7.

4326 Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Pres.

Michels, 1962, pp. 365–381

على جذب الدعم الانتخابي⁴³²⁸، والولاء للقيادة الحزبية، والالتزام بالقواعد التنظيمية. ولذلك فإن التحدي الحقيقي يتمثل في بناء نظام للانتقاء يسمح بالجمع بين الكفاءة والالتزام بدلاً من وضعهما في تعارض دائم. وتساهم البنية التنظيمية للحزب في تحديد طبيعة هذا التوازن. فالأحزاب التي تتوفر على قواعد واضحة لاختيار القيادات والمرشحين، وعلى مؤسسات داخلية فعالة وآليات شفافة للمنافسة، تكون أكثر قدرة على التمييز بين الولاء التنظيمي والكفاءة السياسية. أما عندما تكون عملية الانتقاء خاضعة للقرارات الشخصية للقيادات أو للتنافس بين التيارات والفصائل، فقد يصبح الولاء لتيار أو للقيادة أكثر أهمية من الكفاءة. وتشير الأدبيات التنظيمية إلى أن الأحزاب الأكثر تماسكاً تميل إلى اعتماد إجراءات أكثر وضوحاً وقابلية للتوقع في اختيار المرشحين، بينما يمكن أن تترك الانقسامات الداخلية عملية الاختيار للتفاوض غير الرسمي بين النخب والفصائل⁴³²⁹ وتدعم دراسات حديثة حول الانتقاء السياسي هذه الفكرة، إذ تبين أن الانقسام التنظيمي قد يدفع القيادات إلى تفضيل المواليين لها على حساب المرشحين الأكثر كفاءة.

ومن زاوية أخرى، فإن القيادة الحزبية تواجه بدورها معضلة بين الحفاظ على السيطرة التنظيمية والاستفادة من الكفاءات الجديدة. فالكفاءة العالية قد تمنح صاحبها استقلالية وقدرة على بناء قاعدة سياسية خاصة به، وهو ما قد يجعل القيادة أكثر حذراً في التعامل معه، خاصة داخل الأحزاب التي تكون فيها المنافسة على الزعامة قوية. وفي المقابل، فإن الاعتماد المفرط على الأشخاص المواليين دون الاهتمام بمستوى تأهيلهم قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الحزب على إنتاج نخبة قادرة على تدبير المسؤوليات العامة. ومن هنا تظهر أهمية التوازن بين الولاء المؤسسي والكفاءة، بحيث يكون الولاء موجهاً إلى المبادئ والقواعد والمؤسسة الحزبية وليس إلى الأشخاص فقط.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في السياق المغربي، حيث يرتبط إنتاج النخب الحزبية بعملية اختيار المرشحين والقيادات وبمدى قدرة الأحزاب على تجديد مواردها البشرية. وتشير الدراسات المتعلقة بالمغرب إلى أن قادة الأحزاب يمتلكون دوراً مهماً في التحكم في عملية اختيار المرشحين، وأن هذه العملية قد تثير تساؤلات تتعلق بالعدالة والشفافية والمعايير المعتمدة في الاختيار. ومن ثم، فإن دراسة العلاقة بين الكفاءة والولاء تسمح بفهم جانب مهم من آليات إنتاج النخبة الحزبية المغربية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بانتقال الفاعلين من التنظيم الحزبي إلى المؤسسات المنتخبة.

كما أن التكوين الحزبي المستمر يمكن أن يمثل آلية للتوفيق بين المعيارين. فبدلاً من اعتبار الكفاءة شيئاً ثابتاً يمتلكه الفرد قبل انخراطه في الحزب، يستطيع الحزب تطوير كفاءات أعضائه من خلال التدريب والتكوين والممارسة والتدرج التنظيمي. وفي المقابل، يسمح التدرج داخل الحزب باختبار مدى التزام العضو بالقواعد التنظيمية وقدرته على العمل الجماعي. وبهذا يصبح المسار الحزبي مجالاً يجمع بين بناء الكفاءة واختبار الالتزام، بدل الاقتصار على الولاء باعتباره معياراً للصعود.

ومنه، فإن إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية ومنطق الولاء الحزبي لا تعني ضرورة الاختيار بين الكفاءة والولاء، وإنما تتعلق بتحديد العلاقة الصحيحة بينهما. فالولاء ضروري لضمان التماسك والانضباط الحزبي، لكنه ينبغي ألا يتحول إلى وسيلة لإقصاء الكفاءات أو احتكار المواقع السياسية. كما أن الكفاءة لا تعني بالضرورة الاستقلال عن الحزب أو رفض الالتزام بقراراته، وإنما ينبغي أن تقتصر بالقدرة على العمل داخل المؤسسة واحترام قواعدها. وعليه، فإن الحزب القادر على إنتاج نخب سياسية فعالة هو الذي يستطيع بناء توازن مؤسسي بين الاستحقاق والكفاءة من جهة، والالتزام الحزبي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، فإن تجاوز الإشكالية يقتضي اعتماد معايير واضحة وموضوعية في اختيار القيادات والمرشحين، وتطوير برامج التكوين السياسي، وضمان قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية، وتوسيع فرص الصعود أمام الشباب والنساء والكفاءات المهنية، وربط الترقية الحزبية بالإنجاز والمردودية وليس فقط بالأقدمية أو القرب من القيادة. فكلما أصبحت الكفاءة والالتزام معيارين

⁴³²⁸ عبد الرحيم خالص، مرجع سابق.

⁴³²⁹ Panebianco, 1988.

متكاملين، تمكن الحزب من إنتاج نخبة تجمع بين القدرة على أداء الوظيفة السياسية والالتزام بالمؤسسة الحزبية، وهو ما يعزز فعالية الحزب ومصادقيته وقدرته على أداء وظيفة الوساطة والتمثيل السياسي.

خاتمة

يتضح من خلال تحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب أن الحزب يمثل مؤسسة مركزية في صناعة الفاعل السياسي. فهو يوفر مسارات للتنشئة والتكوين والتدرج والتنظيم، ويساهم من خلال آليات التجنيد والترشيح في تحديد الأشخاص الذين ينتقلون إلى مواقع المسؤولية السياسية. غير أن وظيفة الحزب في هذا المجال تظل مرتبطة بطبيعة تنظيمه الداخلي وآليات اتخاذ القرار ومعايير الانتقاء والترشيح. فكلما اتجه الحزب نحو اعتماد معايير تقوم على الكفاءة والخبرة والنشاط التنظيمي والديمقراطية الداخلية، زادت قدرته على إنتاج نخب جديدة ومتجددة. أما عندما تتغلب اعتبارات الولاء الشخصي أو النفوذ أو الشبكات الزبونية، فإن الحزب قد يصبح مؤسسة لإعادة إنتاج النخب القائمة.

وتظهر أهمية هذه الخلاصة بشكل خاص في الحالة المغربية، حيث يتداخل الحزبي والانتخابي والمحلي والاجتماعي في عملية إنتاج النخب. ولذلك فإن فهم النخبة السياسية المغربية يقتضي دراسة المسارات التي يمر عبرها الفاعل منذ الانخراط الحزبي إلى الوصول إلى موقع المسؤولية، وتحليل الموارد التي يعتمد عليها في هذا المسار.

كما يمكن لنا القول أن دراسة تكوين الكفاءات والنخب يمكن أن تشكل مدخلاً مهماً لفهم السلوك السياسي والانتخابي للفاعل الحزبي؛ لأن مواقف هذا الفاعل وخياراته لا تتشكل فقط خلال اللحظة الانتخابية، وإنما تتأثر بمساره التنظيمي والتكويني، وبالموقع الذي يحتله داخل الحزب، وبطبيعة الموارد التي راكمها، وبشبكة العلاقات التي بناها خلال مساره السياسي. وعليه، فإن دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات لتكوين الكفاءات وإنتاج النخب تسمح بالانتقال من تحليل الحزب باعتباره مجرد فاعل انتخابي إلى تحليله باعتباره مؤسسة لإنتاج الفاعلين السياسيين وإعادة توزيع الموارد السياسية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- اسامة الغزالي حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، منشورات عالم المعرفة عدد 117، 1987.
- موريس دي فرجيه، "الأحزاب السياسية"، ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة 2011.
- العسري بدر الدين، "الأحزاب السياسية وسياق الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022-2023.
- لكربي إدريس، "النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العددان 21-22، 2012.
- حي أميمة، "النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.
- عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.
- عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.

المراجع الأجنبية:

- Michels, Robert (1911), Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie.
- Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Press

- Bourdieu, Pierre (1981), "La représentation politique: éléments pour une théorie du champ politique", Actes de la recherche en sciences sociales, n°36-37.
- Panebianco, A. (1988), Political Parties: Organization and Power, Cambridge, Cambridge University Press.
- Bourdieu, P. (1981), « La représentation politique : éléments pour une théorie du champ politique », Actes de la recherche en sciences sociales, n° 36-37, pp. 3-24.
- Ranney, Austin (1965), *The Doctrine of Responsible Party Government: Its Origins and Present State*, Urbana, University of Illinois Press

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة



قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيلمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجدةعان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام
- د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص
- د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام
- د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية
- د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام
- د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
- ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة
- ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي
- ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات
- ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية
- د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير
- ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق
- ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق
- ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق
- د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

- د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية
- د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق
- د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -
- د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية
- د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق
- د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص
- د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص
- د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق
- ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص
- د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص
- د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص
- ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط
- ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص
- د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص
- ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام
- د. هودي لمخال : دكتورة في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام
- د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب
- د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص
- د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص
- د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص
- د. زكرياء بليلا : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية
- د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا
- د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص
- د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص
- د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد اللجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخوير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
• محاور قانون العقار و التعمير	
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: <u>Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi</u> Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع